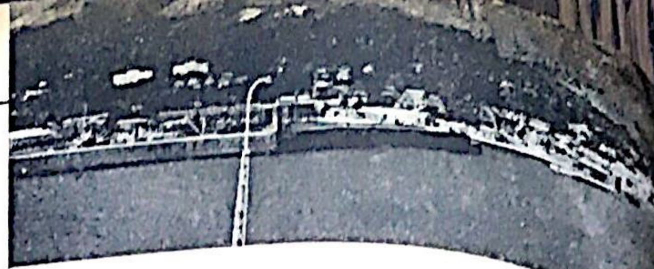

ان مسالة استئناف بيع الاسلحة البريطانية لجمهورية جنوب افريقيا العنصرية ، والاسباب التي تبرر بها حكومة المحافظين تبنيها لهذا الخط الذي أثار جدلا عنيفا في اوساط الكومونولث والدول الافريقية عامة ، اذا كانت تشير الى اتجاه الحكومة البريطانية للعودة الى تصعيد دورها الامبريالي ، من ضمن دعوة الدول الاعضاء في حلف الاطلسي « لتحمل عبء اكبر » للتخفيف عن الولايات المتحدة فائدة هذه الدول الامبريالية ، فان هذا الاجراء من جهة اخرى يؤشر الى الاهمية الاستراتيجية المتزايدة لجنوب افريقيا ، بالنسبة لبريطانيا ، وبالنسبة للمعسكر الامبريالي ككل .

"اعادة" شحن السلاح البريطاني لجنوب افريقيا

التزام بمخططات الدولة العنصرية واستراتيجية حلف الاطلسي

فمن جهة ، ترى الحكومة البريطانية ان مثل هذا القرار اساسي في مسالة حماية الطرق البحرية حول راس الرجاء الصالح ذات الاهمية الاستراتيجية ، كما انه احد عاملين اساسيين لمستقبل التجارة البريطانية ـ والعامل الاساسي الثاني هو دخولها السوق الاوروبية المشتركة ، وكان اللورد جيليكو رئيس مجلس اللوردات قد قال مدافعا في هذا الصدد بان المهم بالنسبة لبريطانيا هو تغذية تجارتها مع الدول ذات الاقتصاد المتوسع الديناميكي ، كما هو الحال مع جنوب افريقيا ، وحذر من « قطع انفنا التصديري لارضاء منتقدينا السياسيين في الداخل وفي الخارج » ، وشدد على اهتمام الحكومة البريطانية بحماية المصالح التجارية البريطانية في جنوب افريقيا ، مشيرا الى تقلص اشتراكها في السوق هنالك خلال الثلاثة عقود الماضية ، تقلصا شديدا بسبب المنافسة الامركية واليابانية والدول الرئيسية في السوق المشتركة

وهذه التبريرات البريطانية الرسمية حول المسالة ، ذات الصفة الموجزة جدا ، هي مجرد تلميحات جزئية للحجم الحقيقي من الاهمية الاستراتيجية لجمهورية جنوب افريقيا بالنسبة لبريطانيا وللمعسكر الامبريالي ، الذي يغذي ويستخدم هذه الدولة العنصرية البيضاء ، كما يغذي ويستخدم قلعته وراس حربته اسرائيل على بقعة عربية في العالم العربي . واذا كان وزير الخارجية الامركية روجرز خلال مباحثاته مع ادوارد هيث في لندن ، في شهر تموز الماضي ، قد صرح للاستهلاك الدعائي ، بان الولايات المتحدة غير مسرورة لقرار بيع السلاح ، وان كانت « تفهم المشكلة » ، فانه بدوره قد لمح بايجاز حول اهمية جنوب افريقيا بالنسبة لفائدة المعسكر الامبريالي ، عندما قال بانه « من الضروري ان تكون نقاط الاتصال البحرية في منطقة الكاب مفتوحة » .

واذا كانت اسرائيل قد انشئت ، ونمت وتعزز وتدعم بالمساندة الامبريالية الهائلة ، العسكرية والاقتصادية والسياسية ، لتكون الحصن الامبريالي المنيع ولتمكينها من انتزاع قبول الجسم العربي لهذا الجزء المصطنع الذي زرع فيه ، وتحقيق هيمنتها الاقتصادية على هذا الجزء الحيوي من العالم ، والتي ستمكن بدورها الهيمنة الامبريالية « الامنة » ، فان جنوب افريقيا العنصرية قد حصلت بدورها وما زالت تحصل على مختلف اشكال الدعم المتزايد لصيانتها وتعزيزها كحصن امبريالي عنصري منيع.

وقد كانت « قرارات حظر شحن السلاح المضحكة » ، لما زعم انها وسيلة لدفع الحكم القائم على التخلي عن عنصريته ، قرارات برسم الدعاية للراي العام العالمي ، اذ ان بريتوريا لم تجد صعوبة في الحصول على قطع الغيار من بريطانيا لمدمراتها وكاسحات الغامها ومختلف زوارقها العسكرية ، وحتى الذخيرة . وقد تمكنت ايضا في الواقع من شراء معدات للرادار من بريطانيا خلال حكم حزب العمال ، في عهد هارولد ولسون .

واذا كانت طبيعة الدولة العنصرية البيضاء في جنوب افريقيا ، وموقعها كاداة رئيسية في الاستراتيجية الامبريالية ، متطابقة لطبيعة الكيان الاسرائيلي الاغتصابي العدواني ، فان لدور كل من هذه القلاع الامبريالية خصائص مختلفة . ويمكن تحديد هذه الخصائص من خلال ما تعترف به الدوائر الامبريالية حول اهمية جنوب افريقيا ، والتبرير البريطاني لاستئناف شحن السلاح لبريتوريا .

■ السوفيات في المحيط الهندي

لقد ضخمت حكومة المحافظين البريطانية « خطورة » الاتفاقية البحرية بين الاتحاد السوفياتي وجزيرة موريشوس في جنوبي المحيط الهندي ، والتي وقعت في ١٤ تموز الماضي ، بقصد تبرير استئناف بيع السلاح لجنوب افريقيا . وقد وصف استراتيجيو الامبريالية هذه الاتفاقية ـ التي لا تتضمن اي فقرة عسكرية بانها اتفاقية تبدو في الظاهر غير مؤذية ، ولكنها في الحقيقة حدث خطر .

وجزيرة موريشوس العضو المستقل في الكومونولث البريطاني منذ آذار ١٩٦٨ ، قد وافقت ما بتقديم خدمات الرفأ لسفن الصيد السوفياتية العاملة على مسافة شاسعة في المحيط الهندي شرقي مدغشقر . وقد عكست مجلة « الايكونومست » البريطانية الناطقة بلسان المصالح البريطانية والمصالح الاحتكارية الدولية القلق الغربي عندما اشارت بانه « في خلال ثلاث سنوات ، اذا ما سارت الامور بشكل سيء سيكون باستطاعة السوفيات نشر القوة البحرية الرئيسية بين افريقيا وسنغافورة على جبهة مستعرضة ، بينما كانت هذه المنطقة منذ ثلاث سنوات حكرا على البحرية البريطانية » . أما اسباب القلق فقد تضمنت في تلميح للادميرال غورشكوف ، أميرال الاسطول السوفياتي ، عندما قال في « البرافدا » بان سفن الاسطول السوفياتي تجوب كل بحار العالم خاصة ، حيث تتواجد سفن الحلف الاطلسي » ، واضاف : « ان وجود سفننا سيكبل أيدي الامبرياليين ويحرمهم من فرصة التدخل في الشؤون الداخلية لشعوب أخرى ، دون خوف من عقاب » ، وبان دور الاسطول هو في انذار المغامرات الامبريالية ، و « رمزا للاخوة والمساعدة للشعوب الصديقة » .

ويشير استراتيجيو المعسكر الامبريالي ان خطورة هذا الحدث تتزايد على ضوء تزايد الوجود البحري العسكري السوفياتي في المتوسط وفي الاطلنطي والباسفيكي . ويقولون ان هذا الامتداد البحري السوفياتي قد وصل الى المحيط الهندي والخليج العربي ومناطق بعيدة جدا عن الموانىء السوفياتية (!) وهم عند هذا الحد لا يقومون بقياس المسافات بين الموانىء الامركية ونقاط التواجد العسكري الامركي المتاهب والعامل في انحاء العالم !

وفي هذا المجال تبرز أهمية جنوب افريقيا العنصرية بالنسبة لاستراتيجيي المعسكر الامبريالي فهؤلاء العارفون بطبيعة السيطرة الامبريالية والتفاعل الذي تولده هذه السيطرة في المناطق التي تهيمن عليها او في تلك التي تحاول ان تعزز فيها هيمنتها ، لا يضعون في حساباتهم فقط امكانيات تفجر حروب محلية ، بل امكانيات مواجهة أوسع ، أو حرب تقليدية . وفي هذا المجال فان الطريق البحري حول جنوب افريقيا ذو اهمية حيوية ، وخاصة منذ اغلاق قناة السويس منذ حزيران ١٩٦٧ ، ووجود احتمالات ضئيلة جدا باعادة فتحها في المستقبل المنظور ، كذلك يأخذون بعين الاعتبار ، انه حتى في حالة اعادة فتحها ، فان تطوير الناقلات الضخمة قد غير الى حد كبير شكل الطرق التجارية .

■ أسباب الاهمية المتعاظمة

والى جانب اهمية جنوب افريقيا في الاستراتيجية البحرية ، فان تزايد اهميتها بالنسبة لاستراتيجيي العالم الغربي تعود الى عدة اسباب :

فموقعها الجغرافي من ناحية : (يحد جنوب الاطلسي والمحيط الهندي على عدة اميال ، ويسيطر على الطريق البحري الرئيسي الضيق بالمقارنة ، للتجارة بين الشرق والغرب ، بين الشاطىء البحري الامركي في الشرق واوروبا من جهة ، والمحيط الهندي واستراليا ـ ... المحيط الهادىء ، من جهة اخرى) شبه ... الحيوية .

ومن ناحية ثانية ، ففي حال اغلاق ... الجوية فوق جزء من شمال افريقيا و... الاوسط ، في وجه بريطانيا ، وفي وجه ... الامبريالية بشكل عام ، وهذا الاحتمال ... من المفيد جدا ان تكون هناك طرق جوية ... متوفرة عبر افريقيا الجنوبية ومدارج الط... في الجزر ، على الطريق . ويقول الاستراتيجيون الانكليز انه حتى ولو لم تحتج بريطانيا ... هذه الخطوط البديلة ، فان القدرة ... على حرمان الغير من هذه الطرق الجوية ... ان يعتبر ميزة عليهم .

لهذا يقول هؤلاء : ان المساعدة في ... وحماية مواصلاتنا الجوية والبحرية هي ... الميزات الاولى لان تكون جنوب افريقيا « ... صديقة » للعالم الغربي ، خاصة وان الفرق ... البحري البديل من بريطانيا الى الخليج ... ٨٠٠٠ ميل على الرحلة ـ وهذا مكلف في ... وفي العمليات ، اي في الكلفة المادية .

اما الاعتبار الثالث فهو ان جمهورية جنوب افريقيا هي اقوى دولة صناعية في ... الافريقية واكثرها تقدما على الصعيد التكنولوجي وفيها ثروة ضخمة من الموارد المعدنية المختلفة وبالتالي من مصلحة « العالم الحر » ... لا تقع هذه الثروة الطائلة من الموارد ... الشيوعيين (!) ، اي ان تبقى ارضا حرة ... الامبريالي ، فجنوب افريقيا مثلا تنتج ٧٥٪ ... الذهب في العالم ـ خارج الاتحاد السوفياتي ... و ٢٧٪ من البلاتين و ١٦٪ من اليورانيوم و ... من الكروم و ١٩٪ من الانتيمون و ٢٩٪ ... المنغنيز ، وبما ان القوة الاقتصادية ضرورية ... البلاد ، فان جنوب افريقيا هي اقوى دولة في افريقيا .

لهذا يقول هؤلاء الاستراتيجيون : ان هذه القوة الاقتصادية تزيد من القيمة الاستراتيجية للبلاد لاغراض التجارة والاستثمار والدفاع . وتجدر الاشارة هنا ان جنوب افريقيا واحدة من اهم شركاء بريطانيا في التجارة العالمية ، وكانت ... الصادرات البريطانية لجنوب افريقيا خلال الفترة بين ٣١ تموز ١٩٦٩ و ٣١ كانون ثاني ١٩٧٠ ، ١٥٤ مليون استرليني ـ اي زيادة ١٩٪ ... الفترة ذاتها في السنة السابقة .

واخيرا ، اعتبار التزايد الناشط للبحرية السوفياتية في بحار العالم الذي يعطي ... جنوب افريقيا في الاستراتيجية الامبريالية ، اهمية متزايدة ، ويفترض تعزيز قوتها البحرية والعسكرية ككل لكونها الاسطول الثابت الوحيد للمعسكر الامبريالي في ذلك الجزء من العالم .

وكما يرى هؤلاء الاستراتيجيون : فان هذه القوة البحرية لجنوب افريقيا التي من الضروري تعزيزها كلما استدعت الضرورة بفعل الاحداث ، قادرة على أن تمارس رقابة جيدة على النشاط البحري السوفياتي في مناطق ابعد من شاطئها القريب .

وتجدر الاشارة الى ان الولايات المتحدة وبريطانيا كانتا تبحثان في اقتراحات ان تنشأ تجهيزات عسكرية في المستعمرات البريطانية في المحيط الهندي وفي غيرها من جزر المحيط ، كمراكز اتصالات عسكرية ومدارج للطائرات الحربية ، ومراكز استخبارات لرصد النشاط البحرية السوفياتية . ولكن تخليها عن الفكرة ... بسبب ارتفاع النفقات الدفاعية لدى كل من البلدين ، زاد من اهمية التجهيزات العسكرية التي توفرها جنوب افريقيا ، والعمليات التي تقوم بها ، ومن اهمية قوات جنوب افريقيا المسلحة ، للغرب ككل .

وكما ان اسرائيل بمساعدة المعسكر الامبريالي والولايات المتحدة بشكل خاص ، انشأت صناعة عسكرية محلية ـ كان آخرها انتاج ميراج اسرائيلية فان جنوب افريقيا بتشجيع ومساعدة المعسكر الامبريالي ، تحاول ان تكفي نفسها في صناعات عسكرية محدودة ، فهي تنتج كل انواع الذخيرة التي تستعملها وعدد من انواع الاسلحة ، وهي تبني اليوم صناعة الطائرات وتنتج طائرات نفاثة من نوع امبالا ، ولديها طائرات النقل العسكرية الامركية من نوع « هرقل » وطائرات هليكوبتر فرنسية ، وطائرات ميراج ـ ٣ قاذفات القنابل ـ القاتلة ، وتحصل على الغواصات من فرنسا ايضا . ويبلغ حجم قواتها المسلحة البرية ٢٥ الفا ، مما فيهم ٤٥ الف من قوات البوليس المقاتلين ، وهي قادرة في خلال ٩٠ دقيقة على نقل وحدات مجوقلة ـ كل وحدة مؤلفة من ٥٠٠ مسلح ـ الى اي جزء من اراضيها .

وعلى صعيد آخر ، فان اغلاق قناة السويس في حزيران ١٩٦٧ ، دفع عالم الشحن الى التكيف مع الوضع الجديد ، رغم ان عملية التكيف ادت الى تغيرات كبيرة ومكلفة . ولكن النتيجة كانت كما يقولون ، ان قناة السويس لن يكون لها اهميتها السابقة ، حتى ولو تم تعميقها وتوسيعها ، لاستقبال بواخر اكبر حجما مما كانت تستقبل قبل ذلك التاريخ . ويوردون الاسباب كالتالي : هناك اليوم اكثر من ٢٠٠ ناقلة نفط تفوق حمولتها ١٠٠ الف طن . وهناك ٢١٨ اخرى قيد البناء ، و ٨٠٪ من هذه الناقلات لن تستطيع استعمال قناة السويس . وازدياد عدد هذه الناقلات العملاقة سيقلل من اهمية القنال في حال اعادة فتحها . ويشيرون الى تقرير للامم المتحدة يقول بان اصلاح القناة في حال اعادة فتحها سيكلف الملايين من الجنيهات لتعود الى ما كانت عليه قبل حزيران ١٩٦٧ فقط ، اي عدا عن تكاليف توسيعها وتعميقها لاستقبال الناقلات العملاقة . هذا ، بالاضافة الى كون شرقي المتوسط قريب الى درجة « غير مريحة » (!) من روسيا ، او من مناطق «خاضعة» للنفوذ السوفياتي (!) وشركات النقل البحري التي كانت تستعمل القنال ، والتي تحولت الى استعمال طريق راس الرجاء الصالح ، غير متأكدة من انها ترغب في العودة الى استعمال القناة ، الا اذا تأكدت من مستقبل مستقر في المنطقة . وبالتالي ، يشير هؤلاء ، فحتى سفن النقل التي كانت تستعمل القناة ، قد تستمر في تجنب العودة الى استعمالها في المستقبل ، الا على ضوء اعتبارات في الوقت والكلفة واضحة ومضمونة .

ويرد هؤلاء ايضا على الذين يقولون بان نسبة ضئيلة من الشحن العالمي تستعمل طريق الراس، بان الجزء الاكبر من النفط القادم من الشرق الاوسط ، والذي تعتمد عليه معظم اوروبا في نشاطاتها الصناعية والاغراض الاخرى ، يصل بواسطة طريق راس الرجاء الصالح .

■ اتفاقية سيمونستاون وحلف الاطلسي

وبهذه الاهمية الاستراتيجية المتزايدة ، لم تعد حكومة جنوب افريقيا العنصرية ترضى باستمرار هذا الشكل من العلاقات مع بريطانيا، ومع الدول الامبريالية ككل ، وصدرت تلميحات كثيرة منذ نجاح المحافظين وتسلمهم الحكومة في بريطانيا ، كانت بادية فيها بوضوح اشارة الانذار بضرورة وضع حد « للعلاقة غير الطبيعية » مع جنوب افريقيا ، حيث في السر اتفاقيات وتعاون واستفادة ، وفي العلن ادانة للسياسة العنصرية وفرض تمثيلية حظر السلاح .. وكان ابرز ما في تلك التلميحات المتذمرة ، تلميحات وزير دفاع جنوب افريقيا « بضرورة اعادة النظر في اتفاقية سيمونستاون » .

وجاءت حكومة هيث لتعيد النظر بعدد من قرارات حكومة العمال السابقة . وبالنسبة لبريطانيا والمعسكر الامبريالي ، المتمثل في منظمة حلف شمالي الاطلسي ، تقول حكومة المحافظين ان الخطوة الاولى تتألف في اعادة العلاقات على اساس المصلحة المشتركة مع جنوب افريقيا ، بتشجيع التجارة بين البلدين وبيعها الاسلحة لتمكينها من الدفاع عن نفسها ضد اي عدوان خارجي ، ووضع حد « للتشريعات المضحكة » ضد روديسيا ، ويشيرون الى خطر ان تؤدي المعاملة السابقة والحالية الى دفع افريقيا الجنوبية الى انعزال سياسي يمكن ان يجبرها على اخذ شكل حيادي (!) تكون نتائجه المباشرة حرمان السفن البريطانية من تسهيلات وتجهيزات قاعدة سيمونستاون ، بموجب اتفاقية عام ١٩٥٥ .

وكانت اتفاقية سيمونستاون قد نشرت في « تبادل الرسائل حول مسائل دفاعية بين حكومة المملكة المتحدة واتحاد جنوب افريقيا في حزيران ١٩٥٥ » ، وغطت مسائل الدفاع الاقليمي لجنوب افريقيا ضد عدوان خارجي ، ونقل قاعدة سيمونستاون لجنوب افريقيا ، وبنية القيادة البحرية وحماية الطرق البحرية حول افريقيا الجنوبية . وقد ورد في المذكرة حول الدفاع الاقليمي ، بان الطرق البحرية « يجب ان تكون مؤمنة ضد اي عدوان من الخارج » . ويقول الاستراتيجيون في هذا الصدد ان الدفاع عن جنوب افريقيا ضد عدوان خارجي يكمن في الشرق الاوسط كما في افريقيا نفسها ..

وتشير الاتفاقية الى « اهمية الطرق البحرية لازدهار كلا البلدين في وقت السلام ، ولامنهم المشترك في حالة حدوث عدوان » . ولكن رغم اعادة نقل القاعدة الى قيادة جنوب افريقيا ، فان بريطانيا ظل لها بموجبها « الحق باستعمال تجهيزات القاعدة في ايام السلم وايام الحرب » وهذا البند في الاتفاقية يعتبر ذو اهمية كبيرة لبريطانيا ولحلفائها في حلف الاطلسي .

فعدا الامتيازات لاغراض الدفاع لبريطانيا ، في هذه الاتفاقية ، فقد استعملت السفن البريطانية العسكرية والتجارية تجهيزات القاعدة في عام ١٩٦٩ مثلا ، ٥٥ مرة . ويقول الاستراتيجيون انه من الواضح اذا لم تكن هذه التسهيلات متوفرة للبحرية الملكية البريطانية ـ ولبحرية دول اخرى اوروبية ـ فان ذلك سيعني خسارة امتيازات كبيرة الاهمية .

وبالنسبة لحلف شمالي الاطلسي ، فان طريق راس الرجاء الصالح وان كانت ليست اهم طريق بحري لبريطانيا وللحلف ككل ، فان استراتيجيي الحلف يقولون بان هذه الطريق اذا فقدت منهم في وقت الحرب « فان مشاكلنا ستتضاعف بشكل ضخم » .

من هنا ، فان مسألة استئناف بريطانيا شحن السلاح لجنوب افريقيا العنصرية ، على اساس انه من ضمن التزاماتها في اتفاقية سيمونستاون « للمصلحة المشتركة البريطانية والجنوب افريقية ومصلحة حلف الاطلسي والعالم الحر (!) » ، هي في الواقع ايضا من ضمن مخططات حلف شمال الاطلسي المتطورة على ضوء التطورات الدولية ، والتي تفترض ضرورة زيادة الدعم للحليفة الاطلسية ، البرتغال ، في مستعمراتها الافريقية ، وزيادة دعم مجهود جنوب افريقيا ، لموقعها الجغرافي المشرف على محيطين وكقلعة حصينة للامبريالية ضد ما يسمى « بانتشار الشيوعية في القارة الافريقية » الذي يتضمن مسالة نمو حركات التحرر الوطني الافريقية ، اي ليس فقط ، كما يزعمون ، على ضوء تعاظم الوجود البحري السوفياتي في بحار العالم ، بل على ضوء النمو المتسارع لحركات التحرر الوطني الافريقية التي تشهدها السنوات الاخيرة.

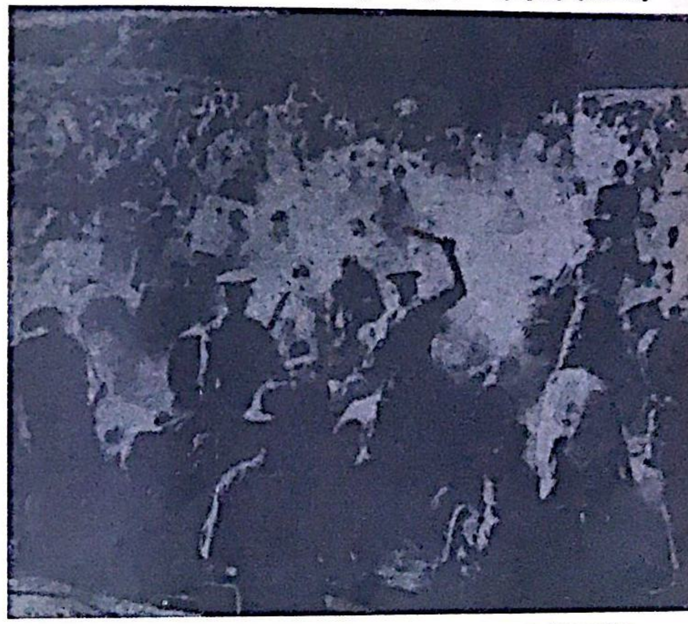

مع قصة السيطرة على السكر في الكونغو

قادة الكونغو برازافيل يفون بتعهداتهم ويطبقون التزاماتهم الماركسية اللينينية على صعيد الواقع

قررت حكومة جمهورية الكونغو ـ برازافيل الشعبية تاميم كل من « الشركة الصناعية والزراعية للنياري وشركة النياري للسكر . » وعلى اثر هذه الاجراءات شنت الصحف الفرنسية حملة عنيفة ضد حكومة الكونغو ، مستعملة العبارات والمفاهيم المهترئة التي اعتادت ان تستعملها في أيام السيطرة الكولونيالية الفرنسية على جزء واسع من افريقيا .

ولكن لماذا هذه الحملة ؟ وما هي طبيعة الشركتين المعنيتين بالتاميم ؟

في سنة ١٩٤٩ اشترى جان فلفران رئيس مجلس الادارة الحالي لمجموعة « غران مولان دي باريس » الزراعية والصناعية ، مصنعين صغيرين لانتاج الزيت ولتحويل النباتات في وادي النياري الخصب في داخل الكونغو . وأظهر التطور اللاحق ان صناعات الزيت لم تعط المردود المرضي ، وبالمقابل كانت الاراضي في هذه المنطقة صالحة لزراعة قصب السكر على مساحات شاسعة دون الحاجة للري ، وفي سنة ١٩٥٠ ، اقام جان فلفران في الكونغو ـ برازافيل مجموعة وحدات صناعية لانتاج السكر . وفي السنوات التالية ، وسع نشاطاته حتى شملت التشاد والكاميرون وافريقيا الوسطى والغابون وفولتا العليا ، و « السوسياري » هي شركة مختلطة تملك الحكومة الكونغولية ٤٠٪ من اسهمها ، وتشغل حوالي ٤٠٠٠ عامل ويبلغ انتاجها السنوي من السكر الخام ٦٠،٠٠٠ طنا هي محصول ١٤٠٠٠ هكتار من حقول قصب السكر ، وتبيع « السوسياري » انتاجها من السكر الخام للشركة الاخت « سيان » .

وتشغل « السيان » وهي شركة خاصة ، ٤٠٠٠ عامل . وتمتد نشاطاتها الى ثلاثة قطاعات :

١ ـ الزيت : فهي تحول ٦٠٠٠ طن من الفستق المقشر وتنتج ٢٥٠٠ طن من زيت الطعام وتبيع انتاجها في الغابون والكونغو .

٢ ـ تم بناء مصنع لانتاج السكر في سنة ١٩٥٤ وهو يعمل خمسة أشهر في السنة . وهي تستخرج ٣٢٠٠٠ طن من السكر الخام من ٢٠٠،٠٠٠ طن من قصب السكر .

٣ ـ الصفاة : تحول وتكرر السكر الخام وتسوقه . وتزود « السيان » خمسة اقطار افريقية بمجمل حاجاتها من السكر .

وتشغل هاتان الشركتين ٨٨ فني وخبير فرنسي يتولون كل المناصب القيادية والاساسية .

والمقر الرئيسي لهاتين المؤسستين وموضع حساباتهما هو طبعا في باريس .

وكان فلفران يصرح بارتياح شديد في السنة الماضية : « انه لا زال هناك أشغال كثيرة ذات مردود مرتفع يمكن تحقيقها في افريقيا ، وان كلفة انتاج السكر في الكونغو هي نصف كلفة الانتاج في فرنسا ، وادنى كلفة لطن السكر في العالم » .

ويمكن أن نفهم بسهولة لماذا ...

لقد كان العمال الكونغوليين يتقاضون ٩٠ ليرة لبنانية بالشهر أجرة لثماني ساعات من العمل اليومي المرهق في الحقول ، في وسط الحرارة المرتفعة . ولا يتطلب قص ، وتقشير وتجميع القصب أي اعداد مهني . ولا يتلقى العامل الكونغولي خلال عمله في مزارع الشركة ، اي نوع من الاعداد الثقافي او المهني ، ويجب ان يعمل خلال مواسم عديدة لكي يستطيع ان يدخر ثمن جهاز عروسه لدى عودته الى القرية ، او ثمن الترانزيستور الذي سوف يفتح امامه افق المجتمع العصري .

ورغم ذلك ، ورغم ان الشركة كانت تعترف بان انتاج السكر قد زاد ١٥ ضعفا (!) خلال ست سنوات ، كانت تشكي في الاشهر الاخيرة من ان العمال يهملون أعمالهم « ويهتفون الى الشعارات الشيوعية التي ترفعها الحكومة والنقابات » .

وفي اواسط ايلول ، انذرت الشركة حكومة الكونغو ، بكل برود خاطر انه « اذا لم يعد العمل الى مساره الطبيعي (!) ولم يؤمن للمعامل ٦٠٠٠ طن من قصب السكر يوميا ، فسوف يستحيل على الشركة دفع الفواتير والاجور ابتداء من ٨ تشرين الاول ، ومن جراء ذلك ، لم نعد نستطيع أن نؤمن استمرار النشاطات الزراعية والصناعية في وادي النياري » .

ثم وزعت الادارة منشورات على العمال تهددهم بالتسريح الجماعي ، واعد مقر باريس مشروعا بهذا المعنى مؤرخ في ٥ تشرين الاول .

ماذا كان الهدف وراء التهديد بوضع ٨٠٠٠ عامل يعيلون ٢٥٠،٠٠٠ نسمة في حالة البطالة ، وفي وضع يستحيل لهم فيه ايجاد اي عمل بديل ؟

كان لا بد لوضع من هذا النوع ان يثير حركة تمرد ، سوف تتجه ، بعد عجزها عن مجابهة عدو غير ملموس وغير منظور (الاستعمار الجديد) الى الاصطدام بالقادة النقابيين وباجهزة الدولة واضعة النظام السياسي اليساري في الكونغو بحالة الخطر .

وكانت ردة فعل الحكومة التقدمية سريعة وحاسمة ، استنادا الى اقتراح اجماعي من حزب العمل الكونغولي الحاكم ، قرر الرئيس نغوابي تاميم الشركتين وجميع المؤسسات التابعة لهما . واتخذت فورا اجراءات من أجل استمرار تشغيل المعامل . وطلب من عدة وحدات من الجيش الشعبي أن تساهم مع الفلاحين في قطف قصب السكر الذي يتم حاليا في جو من الحماس الجماهيري الصاخب .

وهكذا يكون الرئيس مرين نغوابي حريصا على الوعد الذي قطعه للشعب عندما استلم السلطة في ٧ كانون الثاني ١٩٧٠ :

« انني اقسم بشرفي أن أكون وفيا للشعب الكونغولي ، للثورة ولحزب العمل الكونغولي ، انني التزم ، استنادا للمبادىء الماركسية ـ اللينينية ، بان أدافع عن انظمة الحزب ، ودستور الدولة ، وأن أكرس كل جهودي من اجل انتصار المثل البروليتارية لحزب العمل ، في العمل والديمقراطية والسلم » .

المقاومة في غزة

نقلت « رويتر » من غزة ، يوم ٢٨ ـ ١٠ ، ما يلي :

حكم على ثلاثة من العرب بالسجن ٢٠ عاما وذلك في محاكمات منفصلة في محكمة عسكرية اسرائيلية في غزة .

وادين الثلاثة وهم من مخيم المغازي في قطاع غزة بتهمة الانتماء الى منظمات فدائية والقيام باعمال « تخريبية » ، وادين السيد سليمان سالم سنيد وعمره ٢٠ سنة بتهمة الانتماء الى منظمة فتح وباطلاق قذائف بازوكا على مقرالحاكم العسكري الاسرائيلي في دير البلح وبوضع لغم قرب مخيم المغازي .

وادين السيد عوض محمد النالي وعمره ٢٠ سنة ايضا والسيد محمد مصطفى درويش وعمره ١٩ سنة بتهمة الانتماء الى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وبالقاء قنبلة يدوية على سيارة دورية اسرائيلية وحيازة اسلحة بصورة غير مشروعة .